

الأمم المتحدة



## الجمعية العامة

الدورة الحادية الخامسة  
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية  
الجلسة ١٣  
المعقدة يوم الأربعاء  
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦  
الساعة ١١:٠٠  
نيويورك

### محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

(هولندا)

السيد هامبرغر

الرئيس:

### المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (تابع)

(ب) عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

.../..

Distr.GENERAL  
A/C.2/51/SR.13  
22 January 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات  
في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء  
الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:  
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794,  
.2 United Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة  
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/51/3 (Part II)) و A/51/87 و A/51/131 و A/51/462-S/1996/831 و A/51/210 و A/51/295 و A/51/357 و A/51/211-S/1996/551 و A/51/208-S/1996/543 و A/51/375 (A/51/375)

(أ) تنفيذ مقررات و توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (تابع) (A/51/3 (Part II)) و A/51/76 و Add.1 و A/51/510 (A/51/510)

(ب) عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض و تقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع) (A/51/420)

١ - السيد لاتغلي (نيوزيلندا): قال إن جدول أعمال القرن ٢١ يجب أن يستخدم كأداة لقياس الأداء الذي تم إنجازه على مدى فترة السنوات الخمس الماضية وبيان الإنجازات والمجالات التي لم تتحقق فيها التوقعات. وعند النظر إلى المستقبل، سيكون أول العوامل التي ينبغي معالجتها هو موضوع فعالية المؤسسات والعلاقات بينها. ولا شك أن هناك أولويات مختلفة لدى الدول فيما يخص التنمية المستدامة ولكن من المرجح أن تتفق جميعها على الحاجة إلى وجود مؤسسات نشطة لمعالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة على الصعيد الدولي. وقال إن وفد نيوزيلندا يساوره القلق إزاء انتشار الهيئات والعمليات الدولية التي تتولى معالجة قضايا متشابهة. ويجب أن تحرص الدورة الاستثنائية لغرض إجراء استعراض و تقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على بحث الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين أداء لجنة التنمية المستدامة بوصفها المحفل السياسي لجدول أعمال البيئة والتنمية المستدامة.

٢ - ومضى يقول إن برنامج عمل بربادوس المعنى بتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية يعتبر بالنسبة لعدد كبير من الدول الصيغة الملائمة لترجمة جدول أعمال القرن ٢١ إلى عمل وتحقيق التنمية المستدامة.

٣ - وقال إن فترة الخمسة أسابيع المحددة للإعداد للدورة الاستثنائية تعتبر مدة كافية. وينبغي ألا تل JACK الدورة الحالية للجمعية العامة إلى وضع معوقات في طريق العملية التحضيرية وإنما ينبغي عليها أن تؤجل ممارسة تحديد القضايا حتى تبدأ العملية في عام ١٩٩٧.

٤ - السيد ماركيز (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قال عند تقديم معلومات عن مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية الذي عُقد مؤخرا في هراري بزمبابوي، إن اليونسكو وعددًا من الشركاء الآخرين قد شرعوا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعنى بالطاقة الشمسية قبل ثلاثة سنوات إيماناً منهم بأن مصادر الطاقة المتتجدددة هي مصادر ملائمة ليس من وجهة النظر البيئية فقط وإنما من وجهة النظر الاجتماعية أيضًا. وقال إن اثنين من المعوقات الرئيسية لاستغلال مصادر الطاقة المتتجدددة

بقدر أكبر مما انعدام المعلومات المتعلقة بإمكانيات هذه المصادر وانعدام الإرادة السياسية الكافية لتنميتها ونشرها. وبالتالي فقد بدأت التحضيرات لعقد مؤتمر قمة عالمي معنى بمصادر الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتتجددة لتوفير دعم سياسي جديد على أعلى المستويات من أجل تنميتها.

٥ - ومضى يقول إن العملية التحضيرية لمؤتمر القمة قد اتبعت نهجاً يُركّز على التنفيذ وذلك بدعوة البلدان المشاركة في الاجتماعات الإقليمية إلى تحديد أولوياتها الوطنية وتقديم مشاريع ذات أولوية عالية للطاقة المتتجددة للنظر فيها. وسرعان ما اتضح أن العملية التحضيرية تحتاج إلى هيئة استشارية رفيعة المستوى لتشرف عليها، ووافق المجلس التنفيذي للأونسوكو في دورته المعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، على إنشاء لجنة عالمية للطاقة الشمسية يرأسها الرئيس موغابي رئيس زيمبابوي. وتتألف اللجنة من ٣٦ عضواً من رؤساء الدول والحكومات من جميع أنحاء العالم.

٦ - واستطرد يقول إن مؤتمر القمة توصل إلى استنتاجات رئيسية هي أن الطاقات المتتجددة تمثل عنصراً مهماً من عناصر قطاع الطاقة في القرن الحادي والعشرين وتستحق التنمية والاستخدام على نطاق كبير في المستقبل. واتخذ قرار أيضاً لبدء برنامج عالمي للطاقة الشمسية للفترة ٢٠٠٥-١٩٩٦ من المتوقع إكماله في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٧ - السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه نظراً للتغيرات البيئية المزعجة والضغوط التي تتعرض لها الموارد العالمية فقد نقلت الولايات المتحدة القضايا البيئية إلى مركز الصدارة في سياساتها الخارجية. وكانت نشطة أيضاً في المفاوضات المتعلقة بمعالجة ابعاثات غاز الدفيئة والاتجار في المواد الكيميائية السامة وانخفاض الأرصدة السمكية والتلوث البحري الناجم عن الأنشطة البرية وإزالة الغابات والتصحر. وقال إن وفده ينضم إلى الوفود الأخرى في بحثها لتحقيق فعالية أكبر من جانب المؤسسات الدولية المسئولة عن البيئة والتنمية المستدامة. ويجب تأكيد دور لجنة التنمية المستدامة بوصفها محفلة سياسياً رفيع المستوى في الوقت الذي ينبغي فيه التصديق على برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه المؤسسة المسئولة عن وضع السياسات البيئية وإجراء التحليلات العلمية والقيام بأعمال الرصد والتقييم.

٨ - ومضى يقول إن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ لا يتم بالسرعة التي كان يودها العديد من الأعضاء ومع ذلك فقد انتشر فهم أساسي جديد على نطاق العالم لمفهوم التنمية المستدامة، يعترف بضرورة أن ينطوي النمو الاقتصادي في داخله على سبل تجديده لا على بذور فنائه. وقال إن وفده يأمل بأن تُستخدم الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ١٩٩٧ في توسيع دور لجنة التنمية المستدامة لتمكينها من العمل بوصفها اللجنة الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما ينبغي أن تتولى الريادة في الاستعراض والإشراف على التنفيذ المتكامل لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة. وقد حالف اللجنة نجاح كبير في سعيها إضافة قيمة لجدول أعمال القرن ٢١ على سبيل المثال، بجمع الهيئات الوطنية للتنمية المستدامة لتبادل خبراتها أو لتحديد الفجوات في التنفيذ، مثل إنشاء الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. وينبغي أن تنظر اللجنة في المستقبل في الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية

المستدامة. كما يتعين أن تُحوّل تركيزها إلى القضايا العريضة الشاملة لعدة قطاعات مثل المدن المستدامة والنمو السكاني السريع وارتفاع معدلات الاستهلاك واستدامة الإمدادات الغذائية في العالم. وقال إن وفده يؤيد الدعوة لزيادة اشتراك القطاع الخاص في أنشطة لجنة التنمية المستدامة.

٩ - السيد إنسنالي (غيانا): تحدث بالنيابة عن الجماعة الكاريبيّة فقال إن إدراكا متزايدا قد تحقق بأن منطقة البحر الكاريبي تُعاني من ضعف خاص وتسود عيّاه اهتماما خاصا من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقد تولت بلدان الجماعة الكاريبيّة المسؤولية الرئيسيّة عن ذلك في الوقت الذي تدرك فيه تماما أن النجاح النهائي لجهودها لا يمكن ضمانه إلا من خلال إطار عمل للتعاون والشراكة الدوليّة يقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة. وقال إن بلدان الجماعة الكاريبيّة ترحب بالتطورات الإيجابية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ولكنها تشعر بأن التعلّق بزيادة التعاون الدولي لم يتحقق.

١٠ - ومضى يقول إن قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠ يوفر أساسا صلبا للدورة الاستثنائيّة لاستعراض جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن يكون ذلك الاستعراض شاملًا بقدر ما يمكن وأن يراعي المؤتمرات الرئيسيّة التي عُقدت منذ مؤتمر ريو. كما ينبغي أن يشمل العلاقة بين تلك العمليات و "خطة التنمية" التي سوف تكتمل في وقت قريب.

١١ - واستطرد قائلا إنه ينبغي التفكير بجدية في تحديد الإجراء المطلوب بعد عملية الاستعراض وإن من بين الأولويات التي تستدعي اتخاذ إجراء المشاكل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية والتقرير النهائي للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات والسعى لإيجاد نهج موحد للتنمية المستدامة. وقال إن وفود الجماعة الكاريبيّة تشعر بقلق بالغ نظرا لأن تقرير الأمين العام عن الدورة الاستثنائيّة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (A/51/420) لم يتضمن ولو إشارة واحدة لإعلان وبرنامج عمل بربادوس المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولهذا فهي تود أن تطمئن إلى أن برنامج عمل بربادوس ستنتم معالجته ضمن التقييم الشامل للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر ريو.

١٢ - وقال إن وفده يرى أن لجنة التنمية المستدامة وبفضل الولاية الممنوحة لها لمتابعة جدول أعمال القرن ٢١، تتمتع بمركز مثالي للتحضير لهذا الاستعراض. وتمثل المشاركة التي تقوم على قاعدة عريضة في عملية الاستعراض بحيث تشمل جميع العناصر الرئيسية بما فيها الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرفق البيئة العالمية أهمية حيوية في إنجاحه. وفي الوقت الذي لا يحاول فيه المجتمع الدولي إعادة التفاوض بشأن جدول الأعمال، ينبغي له أن يؤكد من جديد وبشكل تام الاتفاق الذي يمثله وأن يسعى إلى تحديد التدابير العملية اللازمة لتنفيذها.

١٣ - واستطرد يقول إن المعوق الوحيد والأكثر أهمية لتحقيق التقدم في مجال التنمية المستدامة هو الفشل في النص على نقل التكنولوجيا الملائمة والموارد المالية الإضافية إلى البلدان النامية. وما لم يتحقق ذلك فلا يمكن أن يتوقع سوى تغيير ضئيل. وقال إن وفده يتطلع وبالتالي إلى تجديد موارد مرافق البيئة

العالمية. وأضاف أنه يحث البلدان المتقدمة النمو على احترام التزاماتها التي قدمتها في مؤتمر ريو وزيادة تدفقات المساعدات إلى البلدان النامية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١.

٤ - السيد ممillye (كينيا): قال إنه في ضوء إيمان حكومته بأن دمج السياسات البيئية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية يمثل عنصرا حيويا لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية - الاقتصادية المستدامة فقد صادقت على الاتفاقيات الرئيسية الثلاث جميعها التي تم إعدادها انسجاما مع مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. وقال إن كينيا مستمرة في تأييد الدور الحيوي الذي يقوم به المجتمع الدولي من خلال وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، في شؤون البشرية ورفاهها ولا سيما السعي لحل المشاكل البيئية. وقال إن كينيا تشعر بقلق بالغ في هذا الصدد بوصفها البلد المضيف لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إزاء الانخفاض المزعج في الاشتراكات المقدمة لصناديق التبرعات والصناديق الاستئمانية لتلك الوكالة. وإذا سمح لهذه الاتجاهات بالاستمرار فسيكون لها أثر مدمر على الأنشطة والبرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة كما ستضر بمصداقية الالتزام الذي قدمه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر ريو. ولذلك فإنه ينادى جميع الدول الأعضاء لا لكي تساهم في صندوق البيئة فحسب ولكن لكي تبذل كل جهد ممكن لديها لضمان تعزيز المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) طبقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. كما أعرب عن أمله في أن يوفر المقر الرئيسي للأمم المتحدة، طبقا لمقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٥ الأموال الازمة لإدارة ودعم بعض خدمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة على نحو ما يفعل مع المقر الرئيسي للأمم المتحدة في فيينا وجنيف. ويرى وفده ضرورة استخدام الأموال المقدمة للأمم المتحدة وأموال المانحين في عقد معظم الاجتماعات ذات الصلة بالقضايا البيئية في المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥ - ومضى يقول إن وفده يرحب بالدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ويعتبر هذه الدعوة. وقال إن وفده يشعر بقلق بالغ في هذا الصدد إزاء التدهور المزعج الذي تشهده البيئة والذي يمكنه أن يؤدي إلى كارثة إن لم يتم تلافيه. ونظرا لأن هذه الكارثة البيئية سوف تؤثر في بلدان الشمال والجنوب على السواء، فينبغي أن بذل المجتمع الدولي بأكمله كل ما لديه من الإرادة السياسية لمعالجة الاهتمامات البيئية العالمية الملحة لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة. وينبغي استخدام الموارد العالمية لتحقيق تطلعات جميع الشعوب. وتحقيقا لتلك الغاية ينبغي إتاحة التطورات التكنولوجية في البلدان المتقدمة النمو لجميع العناصر المؤثرة حتى تستطيع معالجة المشاكل البيئية على نحو ملائم.

٦ - السيدة أموها (غانا): قالت إن التنمية المستدامة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع من خلالها الأجيال المقبلة أن تستفيد من الموارد المتاحة حاليا والتي تستخدم لأغراض التنمية. وقالت إن حكومتها اتخذت تدابير طبقا للالتزامات المعقودة في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، شملت وضع سياسة بيئية وطنية وخطة عمل بيئية وطنية ترمي إلى تحقيق إدارة سلية للموارد الطبيعية والبيئة. وتهدف السياسة البيئية إلى التوفيق بين تحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية وجعل

النوعية العليا للبيئة عنصراً رئيسياً في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وقالت إن حكومتها أنشأت أيضاً وزارة للبيئة والعلوم والتكنولوجيا ضمن جهودها لاستخدام العلم والتكنولوجيا كأداة لتحقيق التنمية وإنها في الوقت نفسه تقوم بتأمين سلامة البيئة. بيد أن تلك الجهود قد أعاقة ضعف المؤسسات الوطنية ونقص الأفراد الفنيين والخبراء وعدم كفاية الموارد المالية.

١٧ - ومضت تقول وفي هذا الصدد ينبغي أن تنظر الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٩٧ في الكيفية التي يمكن بها مساعدة البلدان النامية في مجال بناء القدرات وتعزيز دور العلم والتكنولوجيا لتحقيق الإدارة السليمة للبيئة والموارد الطبيعية. وفضلاً عن ذلك ينبغي أن تستعرض الدورة موضوع تقديم موارد مالية للبلدان النامية والنظر على نحو جاد في مسألة الانماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج في ضوء التهديد الخطير الذي تواجهه البيئة بسبب الاستهلاك الكثيف في ظل السوق. كما ينبغي دراسة مسألة المؤشرات المتعلقة بقياس تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

١٨ - الأسقف مارتينو (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الإنسان عنصر رئيسي في أي مناقشة تُعنى بالبيئة والتنمية. وقد تأكّد ذلك في إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ الذي دفع إلى الأمم المتحدة إلى تحويل العالم إلى نظام للتجديد والاستدامة بعيداً عن أنماط الاستهلاك الأنثاني. ولكن ما يُؤسف له أنه في الوقت الذي يستعد فيه العالم لدخول أune جديدة فإن الضوء الذي قاد تلك الحركة يبدو قد خبا.

١٩ - ومضى يقول إن الكرسي الرسولي، لكونه صادقاً مع مهمته، يريد أن يساعد المجتمع الدولي في الاعتراف بالحاجة إلى أن يولي الاهتمام اللازم للأبعاد الأخلاقية للمشاكل التي تؤثر في البلدان النامية. ففي البحث عن فرص الحصول المنصف على الموارد يجب أن تراعي القضايا المهمة المتعلقة بالعدالة. وفي هذا الصدد يجب تمكين البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من المشاركة في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي يجب فيه تمكين المرأة من الحصول على فرص متساوية في البرامج الاقتصادية والإنمائية في بلدانها. وفضلاً عن ذلك ينبغي تلبية الاحتياجات الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها. وفي هذا الصدد يجب ضمان الحقوق والحرريات الأساسية بما في ذلك الحق في التنمية. ويُعتبر الحصول على المعلومات والتكنولوجيا لأغراض التجارة وإيجاد بيئة صالحة أموراً حيوية لتلك العملية. ومن شأن فهم العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة الذي تصحبه دعوة مؤتمر ريو إلى تغيير حقيقي ومستمر على نطاق واسع في العادات والاتجاهات ولا سيما في البلدان الصناعية، أن يوجد أسلوب تنمية لا تكون مستدامة بيئياً واجتماعياً فحسب وإنما أيضاً موزعة على نحو منصف ويكون الإنسان محورها الرئيسي.

٢٠ - السيدة إشتيربو (إندونيسيا): قالت إن وفدها يشعر بقلق بالغ لأن تنفيذ الالتزامات المعقدة في مؤتمر ريو كان دون التوقعات بكثير. كما أن الالتزام الذي قدمته البلدان المتقدمة النمو بضمان تدفق ملائم من الموارد المالية وبنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً وهم أمنان حيويان لتمكين البلدان النامية من تنفيذ جدول ..../.

أعمال القرن ٢١، لم يتم الوفاء به. بل إن مرفق البيئة العالمية الذي كان يتوقع له أن يكون آلية رئيسية لتمويل الجهود المبذولة لحماية البيئة كان دون التوقعات أيضاً. و كنتيجة لذلك لم يكن أمام كثير من البلدان النامية بدائل سوى أن تُعيد تخصيص مواردتها الموجهة بالفعل حتى تنفذ أحكام جدول أعمال القرن ٢١. ولكن هذا البديل لن يكون قادراً على البقاء لفترة طويلة.

٢١ - ومضت تقول إنها تؤيد وجهة النظر التي تدعو الدورة الاستثنائية إلى عدم فتح جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقات الحكومية الدولية الأخرى في مجال التنمية المستدامة من جديد. وينبغي أن تحرص الدورة بدلاً من ذلك على تحديد المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ويجب أن توجد طرق جديدة تستطيع الدول والشعوب من خلالها تنفيذ التزاماتها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي في هذا الصدد أن تُجري لجنة التنمية المستدامة تقييمًا متعمقاً للتقدم المحرز وأن تحدد مجالات الاهتمام والفحوصات الرئيسية. ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي لتعهد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن يذهب دون تحقيق.

٢٢ - السيد بيسييف (казاخستان): قال إن مشاكل كازاخستان البيئية التي أصبحت لها أبعاد عالمية تشمل الآثار الإيكولوجية المترتبة على التجارب النووية في موقع التجارب النووية السابق في سمبيلاتنسك، ومشاكل بحر آرال وبحر قزوين. وبين عامي ١٩٤٩ و ١٩٨٩ أجري في موقع التجارب بسميبيلاتنسك ٤٥٩ تفجيرًا نووياً منها ١١٣ في الجو. وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١ أغلق موقع التجارب. وتم تقييم الحالة في المناطق المتأثرة بالتجارب النووية، وعلى أساس البيانات التي جمعت أعلنت حكومة كازاخستان كل مناطق إقليم سمبيلاتنسك وعدداً من المناطق في ب글ودار وكاراغندا والجزء الشرقي من كازاخستان مناطق كوارث بيئية. وقد تم تطوير برنامج لتخفيض مستويات الإشعاع في تلك المناطق، ومن المتوقع أن يكتمل تنفيذه في عام ٢٠٠٥. غير أن الأبحاث الإضافية التي أجرتها المركز النووي الوطني في كازاخستان بالاشتراك مع علماء وأخصائيين من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد الروسي وخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدل على أن حالة الإشعاع في موقع التجارب أكثر خطورة مما كان يفترض.

٢٣ - ومنذ عام ١٩٦٠ فقد بحر الآرال ٧٥ في المائة من حجمه و ٥٠ في المائة من مساحته. وبلغ تراجع مياه البحر أكثر من ١٠٠ إلى ١٢٠ كليومتراً، تاركاً وراءه كارثة بيئية في رقعة تزيد مساحتها على ٣٣ ٠٠٠ كيلومتراً مربعاً. وقد أدى ذلك إلى زيادة تدهور وتصحر الأراضي المجاورة لمنطقة الآرال. ولم يبق من أنواع الحيوانات البالغة ١٧٨ نوعاً التي كانت تعيش في الدلتا سوى ٣٨ نوعاً. وإن زيادة نسبة المعادن في مياه البحر قد أدت إلى القضاء الكامل تقريباً على الأسماك الموجودة. وتسببت البيئة غير المواتية في مشاكل صحية خطيرة بين السكان.

٢٤ - وقال إن بلدان حوض بحر الآرال قد أعلنت التزامها باتباع استراتيجية للتنمية المستدامة وتحسين البيئة في الأقاليم المتأثرة. وبدعم من المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بدأت كازاخستان وبلدان آسيا الوسطى الأخرى في وضع خطط عمل وطنية لحماية البيئة. ومضى قائلاً إن ..../..

казاخستان ممتنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي لبرامج إعادة التأهيل التي تقوم بها في منطقة بحر الآزال؛ وينبغي أن تتفذ هذه البرامج بنشاط أكبر. وإن وفده يود أن يعرب عن شكره الخاص للبلدان التي قدمت منحا لمساعدة كازاخستان، ويعرب عن أمله في أن تحظى المشاكل البيئية لказاخستان باهتمام البلدان المانحة باستمرار.

٢٥ - وأردف قائلا إن وفده يرحب بقرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠ بشأن عقد دورة استثنائية للجمعية لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ويؤيده، ويأمل أن تعتمد الجمعية مقررات بناءة بشأن المشاكل البيئية بما فيها مشاكل كازاخستان.

٢٦ - السيدة فوكس بريزور斯基 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة): قالت إن جدول أعمال القرن ٢١، بالإضافة إلى دعوته إلى تعزيز وتنمية دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يؤكد من جديد دور مجلس إدارة البرنامج في توجيهه وتنسيق السياسات في ميدان البيئة كما أن جدول أعمال القرن ٢١ قد حدد عدداً من مجالات العمل ذات الأولوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومنذ مؤتمر ريو كشف الهيكل التنظيمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرامج عمله لفترة السنتين عن تحول أساسياً من النهج القطاعي إلى البيئة إلى استراتيجية متكاملة تماماً تقوم على تقدير واضح لاحتياجات. واسترسل قائلاً إن اعتبارات التنمية المستدامة هي أساسية لكل التحديات البيئية الرئيسية الأربع التي يتناولها برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وهي: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واستخدام الانتاج والاستهلاك بطريقة قابلة للاستدامة؛ وتهيئة بيئية أكثر ملاءمة لصحة الإنسان ورفاهه، الاتجاهات نحو العولمة والبيئة. وبغية دعم هذه الأهداف اتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة تدابير لتعزيز إنجاز برامجها على الصعيد الإقليمي وإنشاء هيكل إداري أكثر فعالية وشفافية.

٢٧ - أدت مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة المتمثلة في القيام بوظائف مدير المهام إلى تعزيز دوره كمنسق وموجه للسياسات في مجالات معينة هي: الكيماويات السامة، والثقافات الخطيرة، والتصحر، والتنوع الحيوي والغلاف الجوي. كما قدم البرنامج مساهمات هامة في برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة بشأن الماء العذب والبحار والمحيطات. وقد أعطت اللجنة للبرنامج دوراً هاماً في مجالات مثل التجارة والبيئة، والانتاج والاستهلاك بطريقة مقابلة للاستدامة، وتطوير ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية ( وخاصة الأحراس)، والإدارة المستدامة للتقنية الإحيائية، وتطوير مؤشرات للتنمية المستدامة والمعلومات لصنع القرار.

٢٨ - ومما يعزز دمج التنمية المستدامة في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأنشطة التي يقوم بها في دعم اتفاقيات البيئة الدولية، ودوره في مرافق البيئة العالمية، فضلاً عن احتياجات الحكومات وأولوياتها التي تعرف عنها. كما ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى التي عقدت منذ مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢.

٢٩ - وفي الدورة الثامنة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٥، أكد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ثانية على ضرورة أن يواصل البرنامج، وفقاً لولايته وتنفيذاً لجدول أعمال القرن ٧١، تقديم الدعم الفعال لأعمال لجنة التنمية المستدامة بصفتها محفلاً رفيع المستوى لرسم السياسات يناقش متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

٣٠ - وتسليماً بأن ما يقرب من ٨٠ في المائة من التلوث البحري تسببه الأنشطة البشرية على الأرض، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٦ بتنظيم مؤتمر واشنطن الذي اعتمد برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة التي تجري على الأرض. وقد تم إعداد مشروع خطة التنفيذ من خلال مشاورات وثيقة مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأمانات برنامج البحار الإقليمية التابع للبرنامج وغيرها من الهيئات الإقليمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

٣١ - وطلب مشروع قرار الجمعية العامة الذي أعدته الحكومات في آخر دورة عقتها لجنة التنمية المستدامة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتخذ إجراء سريعاً لإنشاء وتنفيذ آلية المقاضة. وعلى الصعيد العالمي سيرتكز هيكل آلية المقاضة على المنظمات المسؤولة عن الفئات المصدرة. وهذا من شأنه أن يضمن الوصول إلى مجموعة المعلومات العلمية والتكنولوجية الدولية فضلاً عن الخبرات المتوفرة في هذا المجال.

٣٢ - السيدة لو (المراقب عن سويسرا): قالت إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ستتيح تقييم التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، وتحديد الجهود الإضافية المطلوبة لتنفيذ هذا الهدف الطموح. وقالت إن وفدها يأمل أن تقدم الدورة الاستثنائية رسالة سياسية واضحة وصادقة فيما يتعلق بأعمال المستقبل.

٣٣ - ومضت قائلة إن وفدها يرى أنه ينبغي أن تواصل لجنة التنمية المستدامة، بعد عام ١٩٩٧، الأضطلاع بدور المنسق وأن تصبح محفلاً للمناقشات بشأن المبادئ التوجيهية للسياسات العامة في مجال التنمية المستدامة. وينبغي للجنة، بغية تحسين أعمالها، أن تركز جهودها على الموضوعات أو القطاعات ذات الأولوية التي تحددها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية. كما ينبغي أن تحشد اللجنة جميع العاملين في مجال التنمية من أفراد، ومجتمعات محلية، وممثلين للقطاعات الانتاجية - مع التأكيد في نفس الوقت من عدم تكرار الأعمال المضطلع بها محافل أخرى. وقالت إن وفدها يود في هذا الصدد أن يؤكّد من جديد دعمه لنظام مديرى المهام الحالى وإعداد التقارير الوطنية. وإن فكرة وطبع تقارير إقليمية هي فكرة جديرة بالنظر فيها.

٣٤ - وأردفت قائلة إنه لكي تحفظ اللجنة بدورها السياسي ينبغي التركيز بدرجة أكبر على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها التجارة والبيئة، ومركز المرأة في المجتمع، وإدارة الموارد الطبيعية من ناحية الطاقة والنقل، وتطور الممارسات الانتاجية وأنماط الاستهلاك، وبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

٣٥ - ومضت قائلة أما داخل اللجنة، فإن وفدها يشارك في المناقشة بشأن الأحراج، ويرى أن الفريق الحكومي الدولي المخصص للأحراج يساعد على إقامة حوار بناء بشأن المسائل ذات الصلة بالإدارة المستدامة لمناطق الأحراج. وأنه ينبغيمواصلة هذا الحوار في متحف سياسي رفيع المستوى، تتولى الدورة الرابعة للفريق الحكومي الدولي مناقشة الشكل المحدد الذي يتخده الولاية المحددة التي تمنح له.

٣٦ - وقالت إن سويسرا، بصفتها بلادا جبلية، ما فتئت تصر على إدراج الفصل ١٣ المتعلق بالتنمية المستدامة للجبال، في جدول أعمال القرن ٢١. وقد عززت سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة وأنشطة الأخرى على الصعيد الإقليمي الوعي بأهمية التنمية المستدامة لمناطق الجبلية. ولهذا الفرض فإن سويسرا سوف تخصص مزيدا من الموارد المالية وغيرها من الموارد الأخرى لتسهيل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٣٧ - السيد دي مورا (البرازيل): تكلم باسم البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وشيلي وبوليفيا فقال إن التصحر لا يؤثر على عدد محدود من البلدان فحسب بل يمثل مشكلة عالمية. ولهذا السبب فإن التنمية المستدامة من حيث استخدام التربة تستند على جهودا متضادرة من جانب المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد فإن التنفيذ السريع لاتفاقية دولية لمكافحة التصحر يكتسب أهمية كبيرة.

٣٨ - ومضى قائلة إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها بهدف الاستعراض الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتقييمه سيكون لها تأثير كبير على حفظ البيئة وصونها. وهي تتطلب الدعم من البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، ومن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وبصورة خاصة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٣٩ - واستطرد قائلة إن الالتزامات المعلنة في مؤتمر ريو لم تتجاوز كثيرا مرحلة الكلام. وإن التعاون الدولي الذي يمثل الدعامة الأساسية لبرنامج القرن ٢١ قد تأثر سلبا بانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وبصورة عامة، إن الأموال الدولية المخصصة لدعم أنشطة التنمية المستدامة أصبحت نادرة للغاية.

٤٠ - وقال إن هنالك اختلال توازن واضح في تنفيذ التنمية المستدامة. فمن ناحية أخذت التنمية المستدامة تحظى بالدعم في البلدان النامية بينما أخذت تتراجع في العالم المتقدم من الناحية الأخرى. ومع ذلك، فإن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وشيلي وبوليفيا مقتنة، بأن البلدان النامية والبلدان المتقدمة اقتصاديا تستطيع بمساعدة الأمم المتحدة، إيجاد التعاون الضروري، قبل انعقاد الدورة الاستثنائية في حزيران/يونيه ١٩٩٧، لكتالة نجاح العملية التي بدأت في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢.

٤١ - ومضى قائلة إن استعراض جدول أعمال القرن ٢١ ينبغي أن يركز على أكثر الأهداف صلة، ومنها تقييم التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٢، وتحديد المجالات التي لم يحرز فيها تقدم ملموس، وإحياء "روح ريو"

بالنسبة للمفاوضات الجارية بشأن الخطة متعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة؛ وتحديد أولويات واضحة في برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة في المستقبل.

٤٢ - أما الموضوعات التي ينبغي أن تشملها مناقشات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة فتتضمن: التعاون الدولي في مجال التمويل والتكنولوجيا؛ والنظر في الدور الحاسم للقطاع الخاص بغية اقتراح مبادرات لتنشيط الاستثمارات الخاصة في مشاريع التنمية المستدامة، والعلاقة بين الانتاج واستهلاك الطاقة والتفاعل بين الطاقة والغلاف الجوي؛ والمناقشات الدولية بشأن الأحرار؛ والتحدي الناجم عن التحضر؛ وتعزيز دور لجنة التنمية المستدامة كمحفل سياسي. وينبغي أن يكون للدورة الاستثنائية مستوى سياسي، وتقني وعلمي يتناسب مع موضوع البيئة والتنمية، وأهمية مؤتمر ريو وجدول أعمال القرن ٢١. كما يلزم أن تقوم الدورة بإجراء تقييم واقعي لأنشطة التي تمت منذ عام ١٩٩٢، مع توضيح مواطن النجاح والفشل. وفي الختام قال إنه، ينبغي أن تنظر اللجنة إلى المستقبل بروح بناء؛ وهذا يتطلب وجود الإرادة السياسية اللازمة للقيام بالتغييرات الأساسية، كما يتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية لتخصيص الموارد بهدف تعزيز أهداف واقعية.

٤٣ - السيد وايبغن (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)): وجه انتباه اللجنة إلى ورقة تتضمن تفاصيل الأنشطة التي تقوم بها الفاو متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. لاحظ أن الفاو أنشأت إدارة للتنمية المستدامة بوصفها مركز تنسيق لإداراتها الفنية، وللاتصال مع المنظمات الخارجية. كما أصبحت أيضا مدير مهام لأربعة فصول من جدول أعمال القرن ٢١.

٤٤ - وفيما يتعلق بالفصل العاشر من جدول أعمال القرن ٢١، المعنى بتخطيط وإدارة الموارد الأرضية، قال إن أنشطة الفاو تشمل تطوير أطر أكثر فعالية للتخطيط وإدارة الموارد الأرضية، بما في ذلك المواد الاستشارية تستجيب لمتطلبات الجنسين واستراتيجيات حفظ التربة وإعادة تأهيلها؛ وإدارة الموارد على الصعيد الوطني ووضع منهجيات تتكامل فيها اعتبارات الهوية الجنسية مع الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى؛ وتحسين وتعزيز أنظمة المعلومات والتقييم المتعلقة باستخدام الأراضي؛ وتنمية الهياكل المؤسسية ودور أصحاب المصلحة.

٤٥ - وفي إطار الفصل ١١، عن التصحر، تعمل منظمة الأغذية والزراعة بنشاط على إعداد وتنفيذ برامج الأحرار الوطنية؛ وتقييم موارد الأحرار، وتحديد المعايير والمؤشرات في مجال الإدارة المستدامة للأحرار؛ ونقل التكنولوجيا في مجالات صيانة الموراثات وبرامج إعادة التحريج. ومضى قائلا إن الفاو تدعم بشدة فريق المناقشة الحكومي الدولي المخصص للأحرار وانتدبت أحد كبار موظفيها للعمل فيه. كما تتولى الفاو رئاسة فرق عمل غير رسمية مشتركة بين الوكالات ومعنية بالأحرار، وكل وكالة من وكالات الأمم المتحدة المشتركة في هذه الفرق مسؤولة عن عناصر برنامجية مختلفة، بينما تكون الفاو ذاتها مسؤولة عن الأحرار واستخدام الأراضي على الصعيد الوطني، والتحريج، وإعادة التحريج وإرجاع الأنظمة الإيكولوجية المتأثرة

بالتصرّف والتلوث إلى حالتها الأولى؛ وتقدير موارد الأحراج، والمعايير والمؤشرات اللازمة لإدارة الأحراج بطريقة مستدامة.

٤٦ - أما فيما يتعلق بالفصل ١٣ المعنى بالتنمية المستدامة للجبل، فإن الفاو تتقاسم واجبات مدير المهام المنوطة بها مع عدد من الوكالات الدولية والوكالات الحكومية الدولية.

٤٧ - وبالنسبة للمجالات البرنامجية المتراقبة المتصلة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة البالغ عددها ١٢ والواردة في الفصل ١٤، فإن أنشطة الفاو تشمل الاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، في إنشاء وتكوين مرفق للمكافحة المتكاملة للآفات وإجراء دراسة مشتركة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن أثر تحرير التجارة على التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وبرنامج إدارة الموارد في آسيا يركز على المزارع، يشترك في رعايته لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (اليونيدو)، ويهدف إلى تحسين الانتاج الزراعي وأنظمة الزراعة؛ وتكوين شبكة عالمية لمصارف البيانات المتعلقة بموارد الموراثات الحيوانية؛ والاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نشر قائمة الرصد العالمي لتنوع الحيوانات الأليفة وتنفيذ مخطط الفاو الدولي لصيانته الأراضي الأفريقية وإعادة تأهيلها.

٤٨ - وأردف قائلا إن الفاو تشارك أيضا، بدون أن تكون مدير مهام، في تنفيذ أحكام جدول أعمال القرن ٢١ المتصلة بدمج البيئة والتنمية في صنع القرار؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من جفاف وأو تصحر خطير، ولا سيما في أفريقيا، وأمانتها؛ وحفظ التنوع الحيوي؛ وحماية المحيطات والمناطق الساحلية؛ وموارد المياه العذبة، والكيماويات السامة؛ والعمل العالمي من أجل المرأة بهدف تحقيق التنمية المستدامة والمت Rowe.

٤٩ - واختتم حديثه قائلا إن تقرير الفاو المععنون "الزراعة العالمية: نحو عام ٢٠١٠" يتناول قضايا كثيرة تتصل بجدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما التحديات التقنية والبيئية التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة وإمكانية النمو الزراعي في المستقبل؛ ودراسات استعراضات التكنولوجيا؛ وقاعدة الموارد الطبيعية، والسياسات الزراعية السائدة؛ وتحرير التجارة؛ والمقاييس بين البيئة والتنمية الزراعية؛ والآثار في المستقبل. وقال إنه يأمل أن يمثل التقرير إسهاما مفيدا في أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تهدف إلى إجراء استعراض عام لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتقديره.

٥٠ - السيد توربيه (كولومبيا): أيد البيان الذي ألقاه ممثل كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن التطورات الإيجابية التي حدثت بعد مؤتمر ريو تشمل دخول اتفاقية التنوع الإحيائي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز التنفيذ، والتعزيز المؤسسي لمرفق البيئة العالمية، وإنشاء صندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وانعقاد اجتماعات دولية تناولت موضوعات متصلة بجدول أعمال القرن ٢١. ومضى قائلا إن من العناصر المشجعة لوفده أيضا الأنشطة الإقليمية الرامية إلى

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وعلى الصعيد الوطني قيام قرابة ١٠٠ بلد بإصلاح هيكلها المؤسسي بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وقال إنه يرحب أيضاً بتزايد الوعي بالمسائل البيئية بين جميع قطاعات المجتمع المدني. غير أنه، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله؛ وسوف يتبع معايير المهام المتبقية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

٥١ - وأردف قائلاً إن كولومبيا، بالرغم من الصعوبات الاقتصادية والتكنولوجية التي تواجهها قد قامت بإصلاحات تشريعية، ومؤسسات وإدارية كبيرة بهدف حماية البيئة. فهي قد أنشأت وزارة للبيئة للإشراف على الإدارة البيئية، كما أنشأت منظومة بيئية قومية لمساعدة في هذا العمل على الصعيد المحلي. وقامت أيضاً بتنفيذ خطة محورها الاستثمار الاجتماعي بهدف تحقيق تنمية بشرية مستدامة. ويقوم كثير من بلدان الجنوب بتنفيذ خطط مماثلة على الصعيدين الوطني والإقليمي، لمتابعة جدول أعمال القرن ٢١ وبرامج عمل مؤتمرات القمة الإنمائية. وقال إن هذه البلدان ترى أحد الشروط الأساسية للتنمية المستدامة هو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، الذي يشمل القضاء على الفقر عن طريق الاستثمار الاجتماعي، وزيادة الفرص المتاحة للنساء، وتوفير المسكن الملائم للجميع. وقال إن بلدان الجنوب بدورها تعتمد على البلدان المتقدمة اقتصادياً في نقل التكنولوجيا الحيوية إليها بشروط تفضيلية، والوفاء بالتزامها القاضية بتخصيص ٧٪ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٢ - ومضى قائلاً إن وفده على اقتناع بأن استعراض تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر ريو سيعزز "الشراكة العالمية" المشار إليها في جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن تتم المشاركة في الدورة الاستثنائية على أعلى مستوى؛ كما ينبغي تجنب إعادة التفاوض بشأن الالتزامات المتفق عليها من قبل. وقال إن التقرير الذي سيقدمه الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠، والتقارير المتعلقة بحالة الأنشطة القطاعية والمتحدة القطاعات وتقارير الحالة الوطنية بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ سوف تشكل مدخلات قيمة في الدورة الاستثنائية.

٥٣ - ومضى قائلاً إنه يأمل أن ينظر الأمين العام في تقريره في الأنشطة التي تشكل خطراً على البيئة والناشئة في البلدان متقدمة النمو والتي تضر بالبلدان النامية، مثل حركة النفايات الخطرة والسامية عبر الحدود. كما ينبغي أن يتناول الأمين العام العلاقة بين المؤتمرات الإنمائية التي تعقدها الأمم المتحدة وجدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز بصورة خاصة على القضاء على الفقر، وأن يراعي العلاقة بين الالتزامات بالتنمية المستدامة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وينبغي له أيضاً، وهو يضع التوصيات المتعلقة بأنشطة المستقبل، أن يولي الاعتبار لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، الذي يشدد على أن تكون الخطط والأولويات الوطنية هي الإطار المرجعي للبرمجة الوطنية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٥٤ - واختتم حديثه قائلا إنه، ينبغي أن تظل لجنة التنمية المستدامة مسؤولة عن متابعة مؤتمر ريو وأن تسهم بنشاط، وضمن إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في المؤتمرات الإنمائية للأمم المتحدة. وقال إن وفده يعرب عن تقديره للمساعدة القيمة المقدمة إلى اللجنة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥٥ - الآنسته وولر هنتر (مديرة شعبة التنمية المستدامة): شكرت أعضاء اللجنة على بياناتهم التي تشكل إسهاماً قيماً في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية. وقالت إنه من الواضح أن اللجنة تشعر شعوراً قوياً بأنه ينبغي عدم إعادة التفاوض بشأن أحكام جدول أعمال القرن ٢١، بل ينبغي أن تركز الدورة الاستثنائية على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأن تتابع المسائل ذات الأولوية من الأعمال المضطلع بها خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٢، بما في ذلك تناول المؤتمرات الرئيسية ومتابعة الاتفاقيات. وقالت إن لجنة التنمية المستدامة وإدارات الأمانة العامة الأخرى ملتزمة بكفالة نجاح عملية الاستعراض.

٥٦ - ومضت قائلة إنها تود أن تعرب عن تقديرها للمبادرات الحكومية التي تشكل أحد المدخلات في أعمال اللجنة، والتي تمثل استمراً تقليدياً بدأ في الدورة الأولى للجنة. كما أسهمت إسهاماً أيضاً في الفئات الرئيسية، التي تضم القطاع الخاص ولا سيما رجال الأعمال، والتي صدرت مبادئ توجيهية تنظم مشاركتها في أعمال اللجنة. وقالت إن اللجنة تفكر في الدخول في حوار مع الفئات الرئيسية بغية صياغة رسالة تقدم إلى الدورة الاستثنائية. وأنها تود أن تؤكد لأعضاء اللجنة أنه لكافلة الشفافية ستظل اللجنة مستعدة في جميع الأوقات للمشاركة في مشاورات غير رسمية تتناول عملها أو الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية.

٥٧ - وفي معرض الرد على عدد من طلبات الاستيفاء المتعلقة بكيفية معالجة الدورة الاستثنائية لتنفيذ برنامج عمل بربادوس، أبدت المتحدثة ملاحظة مفادها أن اعتماد برنامج العمل في حد ذاته يمثل بالفعل خطوة أولى في تنفيذ أحكام جدول أعمال القرن ٢١. وقد أكملت اللجنة في دورتها الرابعة المعقدة في نيسان/أبريل ١٩٩٦، استعراضاً مبدئياً للتنفيذ حسب طلب الجمعية العامة. وسيتم إدراج ذلك التقييم في الوثائق المقدمة للدورة الاستثنائية. ومن المقرر أن يجري استعراض آخر في عام ١٩٩٩.

٥٨ - ورداً على استفسار بشأن كيفية معالجة الدورة الاستثنائية لمؤشرات التنمية المستدامة قال المتحدثة إن اللجنة قد اعتمدت، في دورتها الثالثة، برنامج عمل بشأن المؤشرات. وقد تم إصدار مجموعة مبدئية من المؤشرات المرتبطة بحصول جدول أعمال القرن ٢١. ومضت قائلة إن صحائف المنهجية متاحة للبلدان التي ترغب في استخدام المؤشرات في أنشطتها في ميدان التخطيط الوطني أو في إعداد لمحات قطرية لتقديمها إلى اللجنة. وقالت إن الأمل معقود على أن تعطي الدورة الاستثنائية زخماً للمبادرة، وأن تكون مجموعة كاملة من مؤشرات التنمية المستدامة متاحة مع حلول عام ٢٠٠٠.